

## الاندماج

سيحسم مستقبل السويد في يوم الانتخابات ١٧ سبتمبر وستقوم أنت بالذات بالمشاركة في الاختيار. نتحمل جميعا المسؤولية نفسها ولكل صوت نفس القدر من الأهمية. علينا أن نقرر إذا كنا سنطور رخاء بلدنا أم سنقوض أركانه عن طريق إلغاء كل خامس كرونة من الضرائب من خزينتنا المشتركة. هل يجب أن نقوم بتطوير النموذج السويدي أم هل سنتخلى عنه؟

في السويد يجب أن يتمتع جميع الناس نساء ورجالا بحقوق وواجبات وإمكانيات متساوية بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الدينية أو الثقافية. بالنسبة لنا، نحن الاشتراكيون الديمقراطيون، فنريد أن تبنى السويد على أسس التعدد العرقي. يجب أن تبنى الحياة المشتركة على أساس الاحترام المتبادل للاختلافات الموجودة ضمن أطر القيم الديمقراطية. يجب أن يشعر الجميع بالانتماء والمسؤولية.

إن السويد في الوقت الحاضر هي دولة يسكن فيها أشخاص تعود خلفياتهم إلى عدد كبير من الدول المختلفة. إنهم يشكلون ذخرا يغني بلدنا ويساهمون في تطويرها وهناك دعم كبير بين أوساط الشعب من أجل الاندماج والتعدد العرقي. ولكن هناك تحديات كبيرة أيضا، إذ لا يزال السويديون من ذوي الخلفية الأجنبية يتعرضون إلى التحامل والتمييز. إن الأشخاص من ذوي الخلفية الأجنبية يتعرضون للبطالة عن العمل بصورة أكبر. إنه من غير المقبول أن تبقى أشكال عدم العدالة بهذه الصورة ولذلك فقد قمنا، نحن الاشتراكيون الديمقراطيون، باتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين أطر الاندماج والقضاء على التمييز وزيادة نسبة التشغيل. لقد تحسن الكثير من الأمور ولكن هذا لا يكفي وبقيت هناك أشياء كثيرة يجب التعامل بها.

### العمل هو أساس الاندماج

إن العمل هو أساس لكل من الاندماج والازدهار الاقتصادي. كما للعمل أيضا أهمية كبيرة بالنسبة لسيطرة الفرد على حياته الخاصة. توجد لدينا في السويد مستويات طموحات عالية تنطلق من تمكين الشخص الذي يحصل على تصريح الإقامة في السويد تعلم اللغة السويدية والحصول على عمل. نود أولا وقبل أي شيء تحسين أطر الاندماج عن طريق خلق عدد أكبر من فرص العمل وتطوير أطر الرخاء العام.

لقد اتخذنا عددا من الإجراءات لزيادة التشغيل بين المولودين خارج السويد وقد زادت نسبة التشغيل منذ عام ١٩٩٤ بين المولودين خارج السويد بمعدل ٦%، ولكن هذا لا يكفي. إن ارتفاع نسبة البطالة بين المولودين خارج السويد لا يعني فقط أن الناس يجابهون مشكلات في تحمل مسؤولية إعالة أنفسهم بل أيضا إهدار كفاءات قيمة. نريد خلق حلول انطلاقا من احتياجات كل شخص بصورة فردية.

- سنخصص المزيد لتوفير الموارد للاتحادات الخيرية بشكل يساعدنا على استخدام شبكات التواصل التابعة لها لتسهيل دخول النساء والرجال من ذوي الخلفية الأجنبية إلى سوق العمل.



- يجب أن تصبح دراسة اللغة السويدية أفضل وأن يتم تكييفها بصورة أفضل حسب احتياجات الفرد لكي يتمكن من تعلم اللغة السويدية بصورة أسرع وبدء العمل. في الوقت الحاضر يتم تنفيذ عمل يهدف إلى تطوير الكفاءات لدى مدرسي اللغة السويدية للمهاجرين وجعل الدراسات أكثر فعالية.
- تتوفر الآن موارد جديدة لتقييم الشهادات وتكملة الدراسات الأجنبية.
- قامت حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتخصيص مليار كرونة إضافية لبرنامج يضم عشرة بنود بهدف زيادة نسبة التشغيل بين الأشخاص المولودين خارج السويد.

### تعزيز العمل ضد التمييز

لا زال هناك إجحاف ولا زال هناك تمييز يمارسان ضد الأشخاص من ذوي الخلفيات العرقية والثقافات والأديان المختلفة. إن التمييز يعني عدم حصول الجميع على نفس الحقوق والإمكانيات. إنه يحدد من إمكانية دخول النساء والرجال المهاجرين في سوق العمل والمجتمع. إن المواقف التي تتخذ في المجتمع يجب أن تتغير ويتطلب الأمر سن قوانين ضد جميع أشكال التمييز. بناء عليه فقد بدأت حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تطبيق قوانين صارمة ضد التمييز وأعطت وكيل الجمهور ضد شؤون التمييز (دي أو) موارد معززة.

### تطوير مناطق السكن التي تعاني من مشكلات

يوجد لدينا سياسة خاصة لمناطق السكن التي تعاني من مشكلات. بالنسبة لنا، نحن الاشتراكيون الديمقراطيون، فمن الطبيعي أن يتم اتخاذ أكبر الإجراءات في الأماكن التي توجد بها أكبر الاحتياجات. إن هذا يعني مثلاً حصول المدارس التي لا يصل عدد كبير من التلاميذ فيها إلى الأهداف التعليمية على موارد إضافية. نريد أن تحصل المدارس المائة التي لها أكبر الاحتياجات في السويد على موارد حكومية بحيث يتم توظيف 1000 شخص جديد من المدرسين والمستخدمين الآخرين. كما نردي التركيز على تعليم عصري في البلديات للمتمرنين وبنسبة عالية من الأحداث من ذوي الخلفيات الأجنبية.

### البديل

على نقيض سياستنا الهادفة إلى حصول الجميع على الحقوق والواجبات والإمكانيات نفسها بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو الثقافي نجد سياسة حزب المحافظين والائتلاف اليميني الذي يقوده هذا الحزب. إنهم يريدون تخفيض الموارد المخصصة لسياسة سوق العمل بمبلغ 8 مليار كرونة. من الصعب جداً أن يفهم المرء كيف ستزيد مثل هذه السياسة فرص التشغيل بين الأشخاص من ذوي الخلفية الأجنبية. عندما لا يتمكن الناس من تدبير مسؤولية إعالة أنفسهم فإن هذا يخلق شعوراً بالعزلة وعدم الانتماء لديهم. في الوقت نفسه يريد حزب المحافظين خلق سوق عمل بمرتبات ضئيلة عن طريق إرغام الناس على العمل في وظائف تعطيهم دخلاً ضئيلاً بغض النظر عن الكفاءات أو الخلفية التعليمية الموجودة لديهم. إن المشكلة الكامنة وراء مثل هذا النظام هي وقوع الناس وبقائهم في فخ على شكل وظائف ذات مرتبات ضئيلة بالرغم من كونهم من ذوي التعليم الجيد.

**في السويد التي ننتمي إليها ونحرص عليها يجب أن يشارك الجميع. فما هي السويد التي ستختارها؟**

